

حول الدستور الفلسطيني المقترح (وقائع ندوة)

بيروت - ١٠ تشرين أول ٢٠٠٣

فريق التحرير

عبد الكريم البرغوثي
نادر عزت سعيد
وسيم أبو فاشة

تموز / ٢٠٠٤

قائمة المحتويات

تمهيد

٤

مقدمة مفاهيمية حول عملية إعداد الدستور

٥

نادر سعيد
جامعة بيرزيت - فلسطين

اسماع صوت من لا صوت لهم

١١

عبد الكريم البرغوثي
جامعة بيرزيت - فلسطين

الدستور الفلسطيني ودين الدولة

١٥

صقر أبو فخر
مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مساهمة في نقاش مسودة الدستور

١٩

وفيق الهواري
مكتب الخدمات الصحافية والإعلامية

الدستور الفلسطيني - مقترحات للتعديل

٢٣

حسن المصطفى أبو فادي
جمعية الأخوة للعمل الثقافي الاجتماعي

مشاركة في نقاش الدستور المقترح

٢٦

الهلال الأحمر الفلسطيني - فرع لبنان

أهم المداخلات

٢٩

التعديلات المطلوبة في بنود الدستور

٣٠

مرعي ناصر
اتحاد المحامين الفلسطينيين

الدستور وخصوصية الوضع الفلسطيني

٣٣

جابر سليمان
مجموعة عائدون

الدستور وحق العودة

٣٥

سهيل الناطور
التيهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ملاحظات حول نصوص الدستور المقترح

٣٧

ليلي العلي
جمعية النجدة الاجتماعية

الدستور المقترح: هدر للوقت وفرض الأجندة

٣٨

صلاح صلاح
مركز أجيال

الدستور ومخطط الاستسلام

٤٠

وليد محمد علي
مركز باحث للدراسات

الدستور ودين الدولة

٤١

نعمة جمعة
الجمعيات اللبنانية لحقوق الإنسان

الدستور ونكبة ١٩٤٨

٤٢

نجلاء بشور
المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية

الدستور والضغط الدولي

٤٢

صلاح الدين الدباغ

تعقيبات

٤٣

عبد الكريم البرغوثي

٤٤

نادر سعيد

٤٦

تعفیبات

إسماع صوت من لا صوت لهم

عبد الكريم البرغوثي

في عملية إعداد الدستور

أود في البداية، الإشارة إلى أن النقاش الذي يتم في الضفة الغربية وقطاع غزة بشأن مستقبل القضية الفلسطينية، هو نقاش قاصر عن تفهم شروط فلسطيني الشتات أو فلسطيني الـ ٤٨ وحقوقهم. وما وجودنا بينكم هنا، في لبنان، إلا محاولة لتجاوز ذلك القصور.

وبناءً على رؤيتنا بأن العمل على الدستور، وبغض النظر عما تقوم به المؤسسة الرسمية الفلسطينية، هو عمل يثير التساؤل المزمّن حول الهوية، أي حول ماذا نعني بأننا فلسطينيون؟ وفي سياق الإجابة على هذا السؤال، هل يجب أن نعتمد على تحديد ضيق وجغرافي لمعنى الوطن؟ أم نعتمد الطريقة البكائية التراثية على المقابر كما مقبرة شاتيلا؟ أم نعتمد على هذا كله ونؤسس نظرة نحو المستقبل، تساهم فيها جميع العقول وجميع الطاقات وجميع الجهود الفلسطينية؟ بغض النظر، مرة أخرى، عما تقوم به المؤسسة الرسمية الفلسطينية، والمقصود بذلك لجنة صياغة الدستور، والإعتبارات التي قادتها وتقودها في صياغة نصوص ومواد الدستور. فإننا نعتقد أن المجتمع مسؤول عن إيصال صوت الذين لا صوت لهم (حسب تعبير جريدة السفير اللبنانية بداية صدورها). أي أن يعطى المجال للفئات المهمشة التي تغيب أو يقصد تغييبها بأن تعلى صوتها. إن قيام المجتمع بذلك، هو مؤشر على حيويته. وفي هذا السياق أشير إلى أن من أهم البرامج التي يقدمها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، هو برنامج إذاعي أسبوعي عنوانه «علي صوتك» وهو يتعلق بمسائل التنمية بفلسطين.

إن ما تقدم يقودنا إلى تحوير السؤال الأكبر حول كيف نساهم في إسماع صوت هذه الفئات، والكيفية التي تمكن هذه الفئات من التأثير في جلّ العمل الجاري على الدستور؟. لقد كنّا أمام سؤال محير وما زال يحيرنا، فعلى افتراض أن توقيت إقرار الدستور يختلف عن توقيت صياغة الدستور. فهل يجب أن لا نساهم في نقاش الدستور؟ خوفاً من الخلط بين التوقيتين، أو من إعطاء شرعية للخلط المقصود الذي يميّز عمل اللجنة الرسمية؟ إننا في جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية لدينا إجابة على ذلك بالنفي. وعليه نتساءل حول - كيف يمكن أن يساهم الشتات الفلسطيني، وتحديدًا فلسطيني لبنان، بالتأثير في هذه العملية الجارية، مع إدراكنا للخلل الناشئ في عمل

المؤسسات الفلسطينية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، والإشكالات التي ترافق عملها. وهنا نود أن نستمع إلى آراء حضراتكم حول إمكانية مساهمة الشتات الفلسطيني، في توجيهنا، أو مساعدتنا على وضع دستور، لا يكون استجابة للراهن السياسي ولخريطة الطريق، وإنما دستور يلبي طموحاتنا المستقبلية، ويحدد مسارات لهويتنا المتعددة الأبعاد، ليغدو دستوراً ذا قيمة عليا.

إن ما ميّز التراث الفلسطيني الرسمي، النظرة اللامبالية للوثائق التعاقدية، ذات الدلالة الخطيرة على مستقبل الأجيال، مثال الميثاق القومي والميثاق الوطني، وقد شاهدتم الطريقة التي تم فيها إلغاء بعض بنود الأخير، بحيث أصبح لا قيمة له. وإذا تم العمل على مسودات الدستور الحالي بذات النظرة، وبذات الطريقة فإن هذا نذير سوء للأسف، يكرس نظرة للدستور، وهو الوثيقة النازمة لكل حياتنا، مثيلة لنظرتنا للمواثيق ذات الصلة الدستورية. لن أطيل عليكم، أنا أريد أن أسمع أكثر منكم، ومع هذا أود أن أشير إلى أن البرنامج كمؤسسة بحثية، حاول خلال عمله على تنفيذ مشروعه حل المعضلة الأساسية التي واجهت الباحثين، والمتمثلة في أن يكونوا محايدين من الناحية العلمية من جهة، ومن جهة أخرى، أن يكونوا منحازين لقضيتهم. وهذه معضلة تواجه أي باحث. أي، كيف يمكن أن يحافظ على حياده من جهة؟ وأن لا يخفي، بشكل موارد، انحيازه لقضية معينة؟ لقد أطلقنا على مؤتمرنا الذي توج نشاطات المشروع اسم «إدوارد سعيد» احتراماً لأمانته العلمية ولمكانته. إن تزامن انعقاد المؤتمر وذكرى الانتفاضة وفقداننا للراحل الكبير، المفكر إدوارد سعيد، هو إشارة للمعضلة التي ذكرت. ولقد حاولنا الالتزام بالروحانية الحيادية العلمية، التي تميزت بها أعمال إدوارد سعيد، وأن نكون بالوقت نفسه مثله، مفعمين بفلسطينيتنا، دون أن نتخلى عن إنسانيتنا أو موضوعيتنا. وعليه نتمنى أن يكون العمل والتحضير للمؤتمر، وورشات العمل العديدة، قد ساهم في تثبيت منهجية البحث العلمي الأكاديمي الرصين بتفاعل ومنهج المشاركة، من خلال إشراك أعداد كبيرة من ممثلي القطاعات المختلفة في رؤية الدستور من منظورها أو من خلال رؤيتها الخاصة، من أجل التأثير اللاحق والمستقبلي. وتم الوصول، نتيجة لهذا كله، إلى استنتاجات عديدة وتوصيات محددة، تخص القطاعات الأكثر تضرراً، مثل العمال واللاجئين والشباب. كما تم تكريس ضرورة النظر إلى مشروع الدستور أو مسوداته من منظور النوع الاجتماعي، لأن المرأة الفلسطينية، كانت وما زالت وفي الانتفاضة الحالية أيضاً، تلعب الدور، الذي لا يمثل أو يعبر عنه بشكل يوازي ما تقوم به. وعلى هذا فإن مجمل التوصيات ونتائج أعمال المؤتمر سيتم نشرها لاحقاً على شكل تقرير، والأوراق البحثية على شكل كتاب مستقل. بالإضافة إلى ما

قدمه لكم د. نادر سعيد والذي يمكن الإطلاع عليه، على الصفحة الخاصة بالبرنامج على الإنترنت. أتمنى أن أسمع الكثير منكم، وفي جولة النقاش سنحاول أن نضعكم في أجواء وصورة النقاش الجاري في الوطن حول هذه القضية المصيرية والخطيرة.

شكراً جزيلاً، حقيقة الأمر إذا ما حاولنا أن نوجز ما تم تناوله في المداخلات من مواضيع، نجد أن الشيء الذي لا يفاجئ يتمثل في أنها ذات المواضيع والإشكالات التي تمت مناقشتها في الداخل، في ورشات العمل أو في المؤتمر أو في الأوراق البحثية، وبشكل تفصيلي أحياناً. كانت محاولتنا رؤية الموضوع بذات المخاوف وبفحص المرجعيات بذلك التسلسل الذي تم اقتراحه من البعض منكم. وهذا غير مفاجئ، لأن الهم الفلسطيني واحد، سواء كان في غزة أو الضفة أو الشتات، وبصراحة هذا يزيدنا همّاً. فما معنى أن لا يكون رأي الأخ صلاح صلاح مؤثراً بالشكل المطلوب وهو عضو مجلس وطني المرجعية التي قررت العمل على الدستور، فحقيقة الأمر أن م.ت.ف. وليس السلطة هي المرجعية؟ والذي عين لجنة لإعداد الدستور هو المجلس الوطني الذي حل مكانه المجلس المركزي. قد يكون للشتات الفلسطيني دوراً أكبر من خلال م.ت.ف. أكبر من دور الفلسطينيين في الضفة وغزة المكبلين بقوانين وبما نتج عن اتفاقات أوصلو. إن السؤال الذي يفرض نفسه إذا كان للشتات الفلسطيني همومه وللضفة وغزة همومهما، فهل هذا يعني عدم وجود مشترك بينهما وبالتالي يستحيل التأثير؟ يكون هذا السؤال معبراً عن رؤية تشاؤمية، ولكنني أريد أن أحاول ألا أتشاءم وأعطيكم لمحة أمل. رغم الهموم الهائلة بالضفة وغزة، رغم الجدار العازل ورغم ورغم مازال هناك متسع وفسحة للعقل والإرادة والأمل في أن نناقش هذا الموضوع في ورشات عمل عديدة ومؤتمر وبمشاركة المئات بل عشرات من المئات وفصائل، ومؤسسات غير منغمسة بالعمل الوطني المباشر وتعتقد أن هذا النقاش جزءاً من المهمة الوطنية، للكشف عن أن وقت إقرار الدستور ليس الآن، بل يجب أن يكون بعد إقامة الدولة ذات السيادة، وللكشف عن المراد من الدستور بمسوداته المقترحة الذي يهرب عن قصد نحو لغة اللبس والغموض، خاصة في التعريفات الأساسية لمفهوم الشعب ومفهوم الجنسية ومفهوم حق العودة ومفهوم الحدود. إن الكشف عن هذا الغموض البناء والذي هو ابتكار للغة والعقل الفلسطيني، إذا جاز التعبير، ومن خلال قراءتنا لهذه للنصوص، قد يساعد في التأثير المعاكس لما يراد لنا من غيرنا أو بعضنا.

وعليه سيكون السؤال الأكثر تفاعلاً، هو الكشف عن إمكانية التأثير سواء على لجنة الصياغة، والتي يجب أن تكون مختلفة عن لجنة الإعداد. قانوناً، أو على المرجعيات المختلفة، من مجلس وطني إلى مركزي إلى لجنة تنفيذية، والتي في اختلافها تتركز وجهة تحويل العمل الراهن، المؤقت إلى واقع دائم. إن نظرنا في جامعة بيرزيت تحددت بضرورة العمل والنقاش رغم المخاوف والإشكالات النابعة من المرجعيات المختلفة، ورغم أنها قد تدخلنا في نقاشات لا تساعد على الوحدة (مثل مسألة الدين والدولة الخ...) إن نقاشنا وعملنا يأتي في سياق السعي لتحويل عملية النقاش حول الدستور إلى فعل مقاوم. بمعنى أنه قد يساهم بتوضيح هذا الغموض واللبس، الذي هو إرث فلسطيني يعتد به، مما قد يساعد في إخراجنا من منزلقات أوصلو، وهذا الأهم. ولتحقيق ذلك نرى ضرورة أن يتحول هذا الموضوع الخطير إلى موضوع لمعرفة أكبر عدد من الجمهور الفلسطيني، وأن لا يبقى أسير النخبة السياسية، سواء الفصائلية والمنظماتية أو السلطوية الخ... فللنخب مسؤوليات تاريخية، ليس الآن مجال نقاش من منها مسؤول عن ماذا؟

حاولنا في أبحاثنا أن نفكك بنية الدستور، كما هو معطى كمسودات لفهم أسباب اختلافها الجدي عن مسودة الدستور النموذج، أو مسودة الدستور الذي يجب أن يكون. وحاولنا أن نتفكر لماذا مثلاً في مسودة الدستور الأولى كانت الديباجة التي بمقدورها أن تحل مشاكل عديدة؟ وتم التخلي عنها؟ وأصبح هناك مسودة دستور بدون ديباجة وبدون مقدمة؟ إن وجودها يساعد على تجاوز اللبس العالق بتعريف الشعب والحدود وحق العودة الخ... من الواضح أن هذه المسودات في بنيتها ولغتها المبالغ في الإسهاب والإطناب في قضية الحقوق والحريات، كما تفضل وأشار الدكتور الدباغ، تعتبر أسلوباً مجرباً للتغطية والمواربة، إمتاز به الخطاب الفلسطيني.

في أبحاثنا حول بنية الدستور، تم تناول طرق إعدادة ومضامينه، بشكل يساعد على النظر لدستور فلسطيني، ليس كالمسودة الموجودة، وإنما كالدستور الفلسطيني الذي نريد مستقبلاً. مما يعني فتح نقاش عام في قضية الدستور، تساهم فيه كافة قطاعات الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، تحدد أولوياته ومساراته (وهنا فعل المقاومة) بتجاوز للحظة الراهنة، التي يحاول أن يفرضها واضعي صيغ الدستور علينا. وليغدو النقاش فاعلاً، يجب أن نغير الفروق بين تلك الأماكن، (الداخل والخارج)، فرغم الإقرار بأننا في مرحلة تحرر وطني، إلا أن هناك تداخلاً وقضايا مجتمعية عديدة. فالداخل مجتمع جاءت عليه السلطة، وهذا خلق تناقضات من نوع معين. إن تعددية المجتمع الفلسطيني التاريخية ممكن أن تساعد في أن نركز النقاش، في ماذا نريد مستقبلاً؟ بمعنى أن نجعل من نقاش الدستور موضوعاً للتحوّل الديمقراطي الفلسطيني الداخلي، رغم وضد الاحتلال. فبحجة وجود الاحتلال، يطرح البعض أن الوضع غير ملائم لنقاش قضايا هي من حظ المستقبل. ويتم عملياً التعاطي مع القضايا الحياتية واليومية والمؤسسية الفلسطينية على حساب المستقبل الفلسطيني. حقيقة، إن ما يجري بحجة أن هذه القضايا للمستقبل، هو عملية بناء المستقبل الآن بطريقة غير ديمقراطية وغير مؤسسية. من هنا نرى أن نقاش الدستور، رغم وجود الاحتلال، ورغم أن السلطة تحت الاحتلال، مثلها مثل الشعب، عملية قد تساعد في رسم خطة طريق بديلة لبناء مجتمع يواكب المجتمعي والديمقراطي والوطني. قد يكون هذا مسألة غير ملحة للشئات الآن لاعتبارات معينة. لكنها مسألة ملحة للمجتمع الفلسطيني في الداخل والتي تعتبر قضاياها (الفقر - المشاركة - النساء - الدين - الشريعة) كلها قضايا ملحة. والهدف من نقاشها هو ليس وضع البلبلة وشق الصفوف، بل على العكس ممكن أن يشكل هذا فرصة لإعادة النقاش من قبل المجتمع برمته حول كافة القضايا.

عقب رئيس الجلسة صلاح الدين الدباغ على مداخلة الدكتور البرغوثي، بالتالي: الدكتور البرغوثي يحاول أن يقول ما هي الحسنات لوضع الدستور. نحن نقول أنه في الوضع الذي نجابه به ضغط دولي لن نتحدث عن الدستور. لا دستور مع الاحتلال. ولكن نقول مشاكل المرأة، والطفل، والفقر نبحثها، وهذه مجال بحثها الصحيح يكون ليس في وضع إطار جميل بعنوان براق في الدستور. أنا أعرف مسبقاً أنه لن يتحقق. كل هذا ممكن بحثه بصرف النظر عن الدستور. كما قال الأستاذ صلاح صلاح.